لقد قامت كل من بلديات القدس ورام الله والبيرة وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور في شباط فيرراير) ١٩٥٦، بتسجيل شركة كهرباء القدس تحت اسم «شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المحدودة». وفي العاشر من تموز (يوليو) ١٩٥٧، وقعت شركة الكهرباء اتفاقاً مع الحكومة الاردنية، بموجبه، منشآتها كافة؛ وتغازلت عن امتيازها للحكومة الاردنية أو الجهة التي تسميها. ومنذ ذلك التاريخ، انتقال امتياز شركة كهرباء القدس الى «شركة لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة»(). أمّا منطقة امتياز الشركة فظلت على ما هي عليه حتى العام ١٩٦٢، حيث تم توقيع اتفاق جديد بين الشركة والحكومة الاردنية شملت منطقة الامتياز، بموجبه، محافظة القدس، كما حدّدها نظام التقسيمات الادارية الاردنية وأعتماد الاسم الجديد للشركة «شركة محافظة القدس المساهمة المحدودة»، وادرج الاسم الجديد في الجدول السادس من قانون سلطة الكهرباء الاردنية الصادر في العام ١٩٦٧، أي بعد توقيع الاتفاق بخمسة أعوام. وقد سمح القانون الجديد بضمّ مناطق جديدة الى امتياز الشركة؛ والغت المادة ٥٣ منه أي تشريع يتعارض مع أحكامه (^).

من الناحية العملية، عبّر هذا التحوّل عن تأسيس «جديد» للشركة شمل الاسم والامتياز والهيكلية، حيث أجري تحديد لعضوية مجلس الادارة والعمّال والموظفين والمساهمين، وصيغ ذلك كله على الشكل التالى:

O بلغ عدد المساهمين في شركة الكهرباء ١٦٨٥ شخصاً، امتلكوا ٧٥ الف سهم، وزَعت بنسبة ٢٥,٣ بالمئة للمجالس البلدية والقروية الواقعة ضمن منطقة الامتياز؛ ٧٤,٧ بالمئة للاهالي. أما رأس المال المكتب للدفوع فبلغ ٥٧٠ الف دينار أردني، وبلغت قيمة السهم الواحد عشر دنانير(١).

O ضمّ مجلس ادارة الشركة ١٦ عضواً، مثّل اثنان منهم امانة القدس، ومثّل البلديات الاخرى في بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ورام الله والبيرة واريحا مندوباً عن كل منها، ووزّع الاعضاء الباقون في المجلس على المساهمين. وظلّ هذا الوضع قائماً حتى العام ١٩٧١، حيث فرضت سلطات الاحتلال على المجلس مندوبين اثنين اضافيين بحجة تمثيل القدس الغربية(١٠).

O بلغ عدد موظفي الشركة ٥٠٣ موظفين توزّعوا بين ٥٥ بالمئة من الفنيين و٤٥ بالمئة من الاداريين، وبلغ الراتب الشهري للموظف ٢٠١ ديناراً، بالاضافة الى راتبي الشهرين الثالث عشر والرابع عشر ومصاريف اخرى. وبذلك بلغ معدل الراتب ٢٦٥ ديناراً، وبلغ اجمالي رواتب موظفي الشركة ١٣٥٩٤ ديناراً(١١).

O استحوذ المشتركون من الاهالي على نسبة ٧٠ بالمئة من المشتركين، ووصل استهلاكهم الى ٢٠ بالمئة من اجمالي الطاقة الكهربائية التي انتجتها الشركة. أمّا المستوطنون فحصلوا على الثلاثين بالمئة المتبقية، ووصل استهلاكهم الى ثلاثين بالمئة من الطاقة. وفي هذا السياق، يذكر ان شركة الكهرباء قامت بتوصيل التيار الكهربائي الى حوالى مئة وعشرة قرى من اصل مئة وثلاثين قرية تقع داخل منطقة الامتياز(٢١).

صراع مفتوح

استأنفت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، بعد العام ١٩٦٧، تجديد محاولاتها القديمة للاستيلاء على امتياز شركة كهرباء القدس. واستغرقت المحاولة ثلاث جولات بارزة من الصراع امتدت حتى العام ١٩٨٧.